أمانة سجل مدن تعلن إطلاق مسابقتها السنوية في الخط العربي

(محرّر الشؤون المحلية)

تعلن أمانة سجل مدن عن إطلاق مسابقتها السنوية في الخط العربي، وذلك بمناسبة مرور 120 عامًا على تأسيس المدينة. وتهدف المسابقة إلى تشجيع الشباب على تعلّم الخطوط التقليدية والحفاظ على الطابع الجمالي للكتابة العربية في الفضاء العام. وتشمل المسابقة ثلاثة فروع: الثلث، والنسخ، والرقعة، ويحق لكل مشارك التقدم بعمل واحد في كل فرع.

وقال رئيس الأمانة المهندس عادل فريد الزيات في مؤتمر صحفي عقد في قاعة البلدية: «أردنا أن نعيد للخط مكانته في الشارع، لا أن نتركه حبيسًا في المتاحف». وأضاف أن الأعمال الفائزة ستُعرض على واجهات المحلات والمقاهي في شارع النخيل، وأن أصحابها سيحصلون على تدريب مجاني في ورشة خاصة.

وحددت لجنة التحكيم موعد استلام الأعمال في 15 من شهر أيلول المقبل، على أن تُعلن النتائج في 1 من تشرين الأول. وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء، بينهم الخطاط سليم منصور الورداني، الذي أكد أن المعايير لن تقتصر على الجمال وحده، بل ستشمل أيضًا دقة القواعد وسلامة التوازن. وأشار إلى أن المشاركة مفتوحة لكل من تجاوز عمره 16 عامًا، دون أي رسوم.

وتأتي المسابقة ضمن خطة أوسع لإحياء الحرف التقليدية في المدينة، تشمل افتتاح مركز للفنون الجميلة في مبنى المدرسة القديمة في حي الكروم، وإطلاق مهرجان سنوي للموسيقى الشعبية في آب. وقد خصصت البلدية لهذه المشاريع ميزانية قدرها 2.4 مليون دينار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المئة عن العام الماضي.

وتلقت الأمانة حتى الآن أكثر من 340 طلبًا، بينها طلبات من مدارس ومراكز ثقافية في المدن المجاورة. وقالت مديرة مركز الفنون الثقافية السيدة هالة منصور الجبالي إن المركز سيفتح أبوابه يوميًا من الساعة 9 صباحًا حتى 7 مساءً خلال فترة التحضير، وإن المشرفين سيقدمون دروسًا مجانية للراغبين من خارج المدينة أيضًا.

الهيئة العامة للموانئ تعلن تعديل رسوم الخدمات في ميناء رأس الزبرجد

أعلنت الهيئة العامة للموانئ في العاصمة عن تعديل جديد في رسوم الخدمات المقدمة في ميناء رأس الزبرجد، وذلك اعتبارًا من مطلع شهر تشرين الأول المقبل. ويأتي القرار بعد مراجعة دورية استمرت ثلاثة أشهر، وشملت دراسة تكاليف التشغيل والصيانة والأجور في الميناء. وقال المتحدث باسم الهيئة السيد فراس العطيوي إن التعديل «يهدف إلى تحقيق توازن عادل بين كلفة الخدمة وقدرة المتعاملين على الاستمرار».

وبحسب القرار، ترتفع رسوم رسو السفن بنسبة 4 في المئة للسفن التجارية، فيما تبقى رسوم السفن الصغيرة والقوارب الشخصية دون تغيير. كما تم رفع رسوم التخزين في الساحات المكشوفة بنسبة 10 في المئة، بعد أن كانت قد جمدت لمدة خمس سنوات. وأكد العطيوي أن الهيئة درست بدائل أخرى، لكنها رأت أن الزيادة المعتدلة هي الخيار الأقل ضررا على المستخدمين.

وأثار القرار ردود فعل متباينة في أوساط العاملين في القطاع. فقد عبر وكيل شركة الأفق للشحن البحري السيد نادر الحلبي عن قلقه من أن يؤثر التعديل على تنافسية الميناء مقارنة بالموانئ المجاورة، مشيرا إلى أن بعض الخطوط تفكر بالفعل في تحويل جزء من حركتها إلى ميناء بلدة الصفصاف الصغير. في المقابل، رحبت نقابة العاملين في الموانئ بالقرار، معتبرة أنه يضمن استقرار الأجور ويحمي الوظائف من أي ضغوط مالية.

وأوضح مدير إدارة الشؤون المالية في الهيئة السيدة رنا الشامي أن الإيرادات الإضافية المتوقعة، والتي تقدر بنحو 2.3 مليون دينار سنويا، ستخصص بالكامل لمشروع توسعة الرصيف الشرقي وتعميق الممر الملاحي. وأضافت أن الهيئة ستنشر تقريرا ربع سنوي عن تنفيذ المشروع، وأن أي تأخير في الجدول الزمني سيعرض المسؤولين عنه للمساءلة.

مجلس الأمناء يعتمد خطة الجامعة للسنوات الخمس المقبلة

اعتمد مجلس الأمناء في جامعة النخيل الأهلية في جلسته العادية التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي الخطة الاستراتيجية للجامعة للسنوات الخمس المقبلة، والتي تهدف إلى مضاعفة عدد الطلبة المسجلين في برامج الدراسات العليا، وتوسيع الشراكات مع الجامعات الدولية، وإنشاء مركز متخصص للبحوث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة. وتأتي الخطة بعد عملية تقييم شاملة استمرت نحو عامين، وشارك فيها أكثر من 120 أستاذا وموظفا، إضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص وخريجين.

وقال رئيس مجلس الأمناء الدكتور سليم عبد الرحمن القرنفلي في كلمته إن الجامعة «لم تعد تكتفي بتخريج الطلبة، بل أصبحت مطالبة بأن تكون شريكا في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع المحلي والإقليمي». وأضاف أن الخطة الجديدة تركز على ربط المناهج الدراسية باحتياجات سوق العمل، من خلال إدخال تخصصات جديدة في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، وتطوير التخصصات القائمة بما يتناسب مع المتغيرات المتسارعة في هذه المجالات.

وتتضمن الخطة إنشاء مركز للبحوث التطبيقية في الطاقة المتجددة، يضم مختبرات متخصصة ومزرعة تجريبية للطاقة الشمسية، على أن يبدأ المركز استقبال الباحثين والطلبة في مطلع العام الدراسي 2027 — 2028. كما تنص الخطة على توقيع 15 اتفاقية تعاون مع جامعات في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، تشمل برامج تبادل الطلبة والأساتذة وإجراء بحوث مشتركة، بالإضافة إلى إطلاق برنامج للدراسات العليا المشتركة مع جامعة الينابيع الدولية.

وأكد نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية الدكتور هشام الزعتري أن الجامعة ستعتمد نظام الساعات المعتمدة بشكل كامل في جميع برامجها، وأن عدد المقاعد المتاحة للطلبة الجدد سيرتفع من 3200 مقعد حاليا إلى 5000 مقعد بحلول عام 2030، مع الحفاظ على نسبة الطالب إلى الأستاذ عند 18 إلى 1. وأشار إلى أن الجامعة ستطلق برنامجا للمنح الدراسية يغطي 40 في المئة من الرسوم للطلبة المتفوقين من الأسر ذات الدخل المحدود.

وفي المقابل، عبر عدد من أعضاء هيئة التدريس عن تحفظهم على بعض بنود الخطة، خاصة ما يتعلق بزيادة أعباء التدريس وتقليص الإجازات البحثية. وقال الدكتور فادي نعمان الشوربجي، رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، إن النقابة «لا ترفض التطوير، لكنها تطالب بأن يرافقه تدريب حقيقي وتعويض عادل للأساتذة الذين سيتحملون أعباء إضافية». وأكد أن النقابة ستتقدم بمذكرة رسمية خلال أسبوعين.

الهيئة العامة للموانئ تعلن تعديل رسوم الخدمات في ميناء رأس الزبرجد

أعلنت الهيئة العامة للموانئ في العاصمة عن تعديل جديد في رسوم الخدمات المقدمة في ميناء رأس الزبرجد، وذلك اعتبارًا من مطلع شهر تشرين الأول المقبل. ويأتي القرار بعد مراجعة دورية استمرت ثلاثة أشهر، وشملت دراسة تكاليف التشغيل والصيانة والأجور في الميناء. وقال المتحدث باسم الهيئة السيد فراس العطيوي إن التعديل «يهدف إلى تحقيق توازن عادل بين كلفة الخدمة وقدرة المتعاملين على الاستمرار».

وبحسب القرار، ترتفع رسوم رسو السفن بنسبة 4 في المئة للسفن التجارية، فيما تبقى رسوم السفن الصغيرة والقوارب الشخصية دون تغيير. كما تم رفع رسوم التخزين في الساحات المكشوفة بنسبة 10 في المئة، بعد أن كانت قد جمدت لمدة خمس سنوات. وأكد العطيوي أن الهيئة درست بدائل أخرى، لكنها رأت أن الزيادة المعتدلة هي الخيار الأقل ضررا على المستخدمين.

وأثار القرار ردود فعل متباينة في أوساط العاملين في القطاع. فقد عبر وكيل شركة الأفق للشحن البحري السيد نادر الحلبي عن قلقه من أن يؤثر التعديل على تنافسية الميناء مقارنة بالموانئ المجاورة، مشيرا إلى أن بعض الخطوط تفكر بالفعل في تحويل جزء من حركتها إلى ميناء بلدة الصفصاف الصغير. في المقابل، رحبت نقابة العاملين في الموانئ بالقرار، معتبرة أنه يضمن استقرار الأجور ويحمي الوظائف من أي ضغوط مالية.

وأوضح مدير إدارة الشؤون المالية في الهيئة السيدة رنا الشامي أن الإيرادات الإضافية المتوقعة، والتي تقدر بنحو 2.3 مليون دينار سنويا، ستخصص بالكامل لمشروع توسعة الرصيف الشرقي وتعميق الممر الملاحي. وأضافت أن الهيئة ستنشر تقريرا ربع سنوي عن تنفيذ المشروع، وأن أي تأخير في الجدول الزمني سيعرض المسؤولين عنه للمساءلة.

مجلس الأمناء يعتمد خطة الجامعة للسنوات الخمس المقبلة

اعتمد مجلس الأمناء في جامعة النخيل الأهلية في جلسته العادية التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي الخطة الاستراتيجية للجامعة للسنوات الخمس المقبلة، والتي تهدف إلى مضاعفة عدد الطلبة المسجلين في برامج الدراسات العليا، وتوسيع الشراكات مع الجامعات الدولية، وإنشاء مركز متخصص للبحوث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة. وتأتي الخطة بعد عملية تقييم شاملة استمرت نحو عامين، وشارك فيها أكثر من 120 أستاذا وموظفا، إضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص وخريجين.

وقال رئيس مجلس الأمناء الدكتور سليم عبد الرحمن القرنفلي في كلمته إن الجامعة «لم تعد تكتفي بتخريج الطلبة، بل أصبحت مطالبة بأن تكون شريكا في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع المحلي والإقليمي». وأضاف أن الخطة الجديدة تركز على ربط المناهج الدراسية باحتياجات سوق العمل، من خلال إدخال تخصصات جديدة في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، وتطوير التخصصات القائمة بما يتناسب مع المتغيرات المتسارعة في هذه المجالات.

وتتضمن الخطة إنشاء مركز للبحوث التطبيقية في الطاقة المتجددة، يضم مختبرات متخصصة ومزرعة تجريبية للطاقة الشمسية، على أن يبدأ المركز استقبال الباحثين والطلبة في مطلع العام الدراسي 2027 — 2028. كما تنص الخطة على توقيع 15 اتفاقية تعاون مع جامعات في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، تشمل برامج تبادل الطلبة والأساتذة وإجراء بحوث مشتركة، بالإضافة إلى إطلاق برنامج للدراسات العليا المشتركة مع جامعة الينابيع الدولية.

وأكد نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية الدكتور هشام الزعتري أن الجامعة ستعتمد نظام الساعات المعتمدة بشكل كامل في جميع برامجها، وأن عدد المقاعد المتاحة للطلبة الجدد سيرتفع من 3200 مقعد حاليا إلى 5000 مقعد بحلول عام 2030، مع الحفاظ على نسبة الطالب إلى الأستاذ عند 18 إلى 1. وأشار إلى أن الجامعة ستطلق برنامجا للمنح الدراسية يغطي 40 في المئة من الرسوم للطلبة المتفوقين من الأسر ذات الدخل المحدود.

وفي المقابل، عبر عدد من أعضاء هيئة التدريس عن تحفظهم على بعض بنود الخطة، خاصة ما يتعلق بزيادة أعباء التدريس وتقليص الإجازات البحثية. وقال الدكتور فادي نعمان الشوربجي، رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، إن النقابة «لا ترفض التطوير، لكنها تطالب بأن يرافقه تدريب حقيقي وتعويض عادل للأساتذة الذين سيتحملون أعباء إضافية». وأكد أن النقابة ستتقدم بمذكرة رسمية خلال أسبوعين.

أمانة سجل مدن تعلن إطلاق مسابقتها السنوية في الخط العربي

(محرّر الشؤون المحلية)

تعلن أمانة سجل مدن عن إطلاق مسابقتها السنوية في الخط العربي، وذلك بمناسبة مرور 120 عامًا على تأسيس المدينة. وتهدف المسابقة إلى تشجيع الشباب على تعلّم الخطوط التقليدية والحفاظ على الطابع الجمالي للكتابة العربية في الفضاء العام. وتشمل المسابقة ثلاثة فروع: الثلث، والنسخ، والرقعة، ويحق لكل مشارك التقدم بعمل واحد في كل فرع.

وقال رئيس الأمانة المهندس عادل فريد الزيات في مؤتمر صحفي عقد في قاعة البلدية: «أردنا أن نعيد للخط مكانته في الشارع، لا أن نتركه حبيسًا في المتاحف». وأضاف أن الأعمال الفائزة ستُعرض على واجهات المحلات والمقاهي في شارع النخيل، وأن أصحابها سيحصلون على تدريب مجاني في ورشة خاصة.

وحددت لجنة التحكيم موعد استلام الأعمال في 15 من شهر أيلول المقبل، على أن تُعلن النتائج في 1 من تشرين الأول. وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء، بينهم الخطاط سليم منصور الورداني، الذي أكد أن المعايير لن تقتصر على الجمال وحده، بل ستشمل أيضًا دقة القواعد وسلامة التوازن. وأشار إلى أن المشاركة مفتوحة لكل من تجاوز عمره 16 عامًا، دون أي رسوم.

وتأتي المسابقة ضمن خطة أوسع لإحياء الحرف التقليدية في المدينة، تشمل افتتاح مركز للفنون الجميلة في مبنى المدرسة القديمة في حي الكروم، وإطلاق مهرجان سنوي للموسيقى الشعبية في آب. وقد خصصت البلدية لهذه المشاريع ميزانية قدرها 2.4 مليون دينار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المئة عن العام الماضي.

وتلقت الأمانة حتى الآن أكثر من 340 طلبًا، بينها طلبات من مدارس ومراكز ثقافية في المدن المجاورة. وقالت مديرة مركز الفنون الثقافية السيدة هالة منصور الجبالي إن المركز سيفتح أبوابه يوميًا من الساعة 9 صباحًا حتى 7 مساءً خلال فترة التحضير، وإن المشرفين سيقدمون دروسًا مجانية للراغبين من خارج المدينة أيضًا.

الهيئة العامة للموانئ تعلن تعديل رسوم الخدمات في ميناء رأس الزبرجد

أعلنت الهيئة العامة للموانئ في العاصمة عن تعديل جديد في رسوم الخدمات المقدمة في ميناء رأس الزبرجد، وذلك اعتبارًا من مطلع شهر تشرين الأول المقبل. ويأتي القرار بعد مراجعة دورية استمرت ثلاثة أشهر، وشملت دراسة تكاليف التشغيل والصيانة والأجور في الميناء. وقال المتحدث باسم الهيئة السيد فراس العطيوي إن التعديل «يهدف إلى تحقيق توازن عادل بين كلفة الخدمة وقدرة المتعاملين على الاستمرار».

وبحسب القرار، ترتفع رسوم رسو السفن بنسبة 4 في المئة للسفن التجارية، فيما تبقى رسوم السفن الصغيرة والقوارب الشخصية دون تغيير. كما تم رفع رسوم التخزين في الساحات المكشوفة بنسبة 10 في المئة، بعد أن كانت قد جمدت لمدة خمس سنوات. وأكد العطيوي أن الهيئة درست بدائل أخرى، لكنها رأت أن الزيادة المعتدلة هي الخيار الأقل ضررا على المستخدمين.

وأثار القرار ردود فعل متباينة في أوساط العاملين في القطاع. فقد عبر وكيل شركة الأفق للشحن البحري السيد نادر الحلبي عن قلقه من أن يؤثر التعديل على تنافسية الميناء مقارنة بالموانئ المجاورة، مشيرا إلى أن بعض الخطوط تفكر بالفعل في تحويل جزء من حركتها إلى ميناء بلدة الصفصاف الصغير. في المقابل، رحبت نقابة العاملين في الموانئ بالقرار، معتبرة أنه يضمن استقرار الأجور ويحمي الوظائف من أي ضغوط مالية.

وأوضح مدير إدارة الشؤون المالية في الهيئة السيدة رنا الشامي أن الإيرادات الإضافية المتوقعة، والتي تقدر بنحو 2.3 مليون دينار سنويا، ستخصص بالكامل لمشروع توسعة الرصيف الشرقي وتعميق الممر الملاحي. وأضافت أن الهيئة ستنشر تقريرا ربع سنوي عن تنفيذ المشروع، وأن أي تأخير في الجدول الزمني سيعرض المسؤولين عنه للمساءلة.